



دور برامج الحماية الاجتماعية في إدارة الأزمات بالتركيز على جائحة COVID-19

أ.د. فيصل المناور
د. منى العليان

دور برامج الحماية الاجتماعية

سلسلة دراسات تنموية :

سلسلة تنموية تهدف إلى المساهمة في نشر الوعي بأهم قضايا التنمية عموماً، وتلك المتعلقة بالدول العربية خصوصاً، وذلك بتوفيرها لنصوص المحاضرات، وملخص المناقشات، التي تقدم في لقاءات علمية دورية وغير دورية يقوم بتنظيمها المعهد. ونظراً لحرص المعهد على توسيع قاعدة المستفيدين يقوم بتوزيع إصدارات السلسلة على أكبر عدد ممكن من المؤسسات والأفراد المهتمين بقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية، آمليين أن تساهم هذه الإصدارات في دعم الوعي بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية ونشر الآراء المختلفة للتعامل مع تلك القضايا في الدول العربية.

سلسلة دراسات تنموية
المعهد العربي للتخطيط بالكويت

دور برامج الحماية الاجتماعية في إدارة الأزمات بالتركيز علي جائحة COVID-19

إعداد

أ.د. فيصل المناور
د. منى العلبان

المحتويات

1 مقدمة
4 أولاً: الحماية الاجتماعية: المفاهيم والبرامج
 ثانياً: برامج الحماية الاجتماعية كاستجابة للأزمات-
8 أزمات الأوبئة
16 ثالثاً: الخاتمة والتوصيات
24 المراجع

مقدمة

لم تعد أي دولة أو مؤسسة اقتصادية أو إنتاجية أو اجتماعية بمنأى عن الأزمات، فالأزمات على ما يبدو أصبحت جزء لا يتجزأ من نسيج الحياة المعاصرة، كما أصبح وقوع الأزمات من حقائق الحياة اليومية، ولا يقتصر مفهوم الأزمة على الأزمات الكبرى المعروفة دولياً فحسب، وإنما هناك أزمات قد يتعرض لها الإنسان في مسيرة حياته الشخصية أو الأسرية أو قد تتعرض لها المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية، وهو الأمر الذي يدفع إلى الاهتمام بموضوع إدارة الأزمات على اعتبار أن الجميع قد يكونوا أحياناً عرضة للأزمات، إن هذه الدراسة ما هي إلا محاولة للإجابة على سؤال مطروح فضلاً عن تساؤلات متعلقة بكيفية تفادي حدوث الأزمات أو السيطرة عليها وإدارتها بهدف الحد من أثارها، والأزمة بطبيعتها ليست وليدة العصر الحديث بل هي قديمة قدم المجتمعات، وإذا كان الإنسان يشعر في بعض الأحيان بارتفاع معدلات وقوع الأزمات في العصر الحديث فإن مرجع ذلك هو تطور الحياة وتعقيداتها.

فالأزمات شأنها شأن أي شيء آخر يتطور وغالباً لا يتم اكتشافه إلا ساعة حدوثه، ومن ثم يتطلب وضع الخطط اللازمة لدرء الأخطار والسلبيات الناتجة عنها، وهذا في حد ذاته انعكاس لرغبة الإنسان في التقدم والتطور، ولذا فليس مصادفة ملاحظة تطور العلوم المتعلقة بذات الصلة بإدارة الأزمات خاصة في البلدان المتقدمة بالقياس مع البلدان النامية، واستفادة تلك البلدان المتقدمة من التطورات العلمية الحديثة في التعامل مع الأزمات والكوارث لمعالجة الأخطار والسلبيات الناجمة عنها رغم أن الأزمات في البلدان النامية أكثر عدداً وأشد خطورة، ورغم أنها تحصد في طريقها الآلاف من الأرواح فضلاً عن تدمير الممتلكات، وذلك لضحالة الاستعدادات المادية وافتقار الإمكانيات العلمية لمواجهة تلك المخاطر المباشرة.

هذا، وللأزمات عديد من الآثار السلبية. نذكر منها؛ تهديد جهود ومسار التنمية البشرية، تهديد الاستقرار والتماسك الاجتماعي، إضعاف حالة الاستقرار السياسي، التوترات والصراعات الاجتماعية والسياسية، ضغوط اقتصادية هائلة مصدرها ارتفاع الأسعار وعدم القدرة على السيطرة عليها، وتراجع المخصصات المالية المتاحة للسياسات الاقتصادية والاجتماعية، الإضرار بمصالح الفئات الأقل دخلاً، وارتفاع معدلات الفقر والبطالة، وغير ذلك.

وفي إطار ما يشهده العالم من أزمات اقتصادية كبيرة منذ الأزمة الاقتصادية العالمية نهاية العشرين الأولى من القرن الحالي، وحالة ضعف الاستقرار السياسي العالمي، جاءت جائحة COVID-19 لتفرض واقعاً جديداً على مستوى النسق العالمي وعلى شكل ونوعية الحياة بشكل عام، وتؤثر بشكل سلبي على جهود التنمية بشكل عام وجهود تحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكل خاص.

لذلك، قامت عديد من الدول بتطبيق تدابير وإجراءات مختلفة لمواجهة الانتشار المتزايد لجائحة COVID-19 "كإغلاق المطارات، وفرض حظر على بعض السلع والمنتجات الطبية، وتقليل وقت العمل، والعمل عن بعد، والحجر الصحي المنزلي، وحظر التجول، وغير ذلك". وأثرت هذه الإجراءات على قطاعات اقتصادية واسعة في مختلف دول العالم، وزيادة المخاطرة في تعزيز المساواة الاجتماعية وارتفاع معدلات الفقر. ومن ثم، بدأت عديد من الدول تنفيذ مجموعة من برامج الحماية الاجتماعية للتعامل مع الآثار الاقتصادية والاجتماعية ذات الطبيعة السلبية لجائحة COVID-19.

في بداية تفشي الجائحة، كانت برامج الحماية الاجتماعية تستهدف مكافحة الجوع والفقر، لذلك قام كل من Andrews et al. (2018) و Hidrobo et al. (2018) بتسليط الضوء على الأدوار الرئيسية التي تلعبها برامج الحماية الاجتماعية في دعم الفقراء للخروج من دائرة الفقر والجوع والعوز والحاجة، ففي السابق أشار عديد من الباحثين إلى أن برامج الحماية الاجتماعية تقوم بعلاج الفقر المزمن، والحد من ضعف المساواة الاجتماعية، وتعزيز دخل الفقراء (Alderman and Yemtsov, 2012)، ونتيجة لذلك انتشر العمل ببرامج الحماية الاجتماعية بشكل سريع، ففي أفريقيا مثلاً تضاعف عدد المستفيدين منها ثلاث مرات منذ عام 2003 (Beegle et al. 2018)، وفي ذات الإطار أكد Handa et al. (2018) على أن تقديم التحويلات النقدية له تأثيرات مضاعفة على اقتصاد الدول منخفضة الدخل.

كما لاحظ كل من Atinc and Walton (1998) أنه خلال الأزمة المالية الآسيوية قامت دول مثل كوريا الجنوبية وإندونيسيا وتايلاند وماليزيا بتنفيذ مجموعة من برامج الحماية الاجتماعية بهدف التخفيف من الآثار الاقتصادية السلبية للأزمة وشدة الحرمان والعوز، وأشارت منظمة العمل الدولية (2020) و Hallegatte and Hammer (2020) أنه تم تنفيذ برامج الحماية

دور برامج الحماية الاجتماعية في إدارة الأزمات بالتركيز على جائحة COVID-19

الاجتماعية كخطط جديدة لدعم الفقراء والفئات الضعيفة خلال جائحة COVID-19 في مجالات "الرعاية الصحية، الحماية من البطالة، الضمان الاجتماعي، التحويلات العينية والنقدية".

بناء على ما سبق، تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف مدى تنفيذ مختلف برامج الحماية الاجتماعية في ظل تفشي جائحة COVID-19 ولاسيما في البلدان الأكثر تضرراً، وترتكز هذه البرامج على مساعدة الفقراء والفئات الأكثر احتياجاً، ودعم والحفاظ على الوظائف في القطاعات الاقتصادية للتخفيف من الآثار السلبية الناتجة عن جائحة COVID-19، وتشمل برامج مكافحة الجوع والفقر، والحد من ضعف المساواة الاجتماعية، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. وفي هذا الصدد يمكن طرح تساؤل رئيسي لهذه الدراسة يتمثل في الآتي: ما أبرز برامج الحماية الاجتماعية التي تم استخدامها في مواجهة جائحة COVID-19؟

أما بالنسبة لمنهجية الدراسة فقد تم استخدام المراجعة المنهجية Systematic Review التي تتكون من تلخيص وتقييم لحالة المعرفة وثيقة الصلة بسؤال بحثي مطروح للنقاش. وتختلف المراجعة المنهجية وفقاً لكل من Ford and Pearce (2010) عن مراجعة الأدبيات والدراسات التقليدية، من حيث إنها تركز على تساؤلات واضحة؛ ومن ثم يتم تحديد وصياغة منهجية ومعايير واضحة أيضاً لاختيار البحث أو الدراسة أو المقالة ذات الصلة. لذلك تكون هناك حاجة إلى تحديد مصطلحات البحث ومعايير إدراج واستبعاد المقالات، وتستند هذه الدراسة على البيانات التي تم جمعها من مختلف الأدبيات والدراسات والمقالات العلمية باللغة الإنجليزية التي سيتم استعراضها في متن الدراسة، والتي تقوم بتوثيق مفهوم برامج الحماية الاجتماعية وكيفية تنفيذها وأنواعها أثناء جائحة COVID-19 في الدول الأكثر تضرراً، وتم اختيار المعلومات والمقالات المنشورة ذات الصلة بالجائحة من خلال Google Scholar databases، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الصحة العالمية، والبنك الدولي، وغير ذلك. وفقاً لمعايير محددة كما يعرضها الجدول رقم (1).

هذا، وقد تم تحديد مصطلحات الدراسة لتشمل "الحماية الاجتماعية، برامج الحماية الاجتماعية، جائحة COVID-19، المساعدات الاجتماعية، الأزمات الوبائية، التأمين الاجتماعي، التحويلات النقدية والعينية، والفئات الضعيفة الأكثر عرضة للإصابة، التخفيف من حدة الأزمة الوبائية، إستراتيجية الاحتراق / مواجهة فيروس COVID-19، إدارة الأزمات، البلدان ذات الدخل

المتوسط والمرتفع". وتم بعد ذلك اختيار 250 مقالة علمية ذات صلة بموضوع الدراسة، وبعد القيام بالمراجعة الأولية تم الاحتفاظ بعدد 180 مقالة. وأجرى الباحثان بعد ذلك فحصاً بصرياً لعناوين المقالات حيث تم إزالة نحو 80 مقالة أخرى. وتم قراءة ملخصات لنحو 100 مقال ودراسة وفقاً لمعايير التضمن التي تم من خلالها الاحتفاظ بـ 80 مقالة، وبعد المراجعة النهائية تم الاحتفاظ بما مجموعه 62 مقالة ذات صلة (دراسات، أبحاث، تقارير، وغيرها) لإجراء المراجعة الشاملة.

جدول رقم (1): ملخص معايير التضمن والاستبعاد المستخدمة في المراجعة المنهجية

المحاور	معايير التضمن	معايير الاستبعاد
برامج الحماية الاجتماعية لمواجهة جائحة COVID-19	مقالات معنية بمفهوم برامج الحماية الاجتماعية لمواجهة جائحة COVID-19	مقالات ليس لها صلة بمفهوم برامج الحماية الاجتماعية التي تم تنفيذها لمواجهة جائحة COVID-19
استهداف الفقراء والمجموعات الضعيفة أحدهما أو كلاهما	مقالات ذات صلة بالمستفيدين من برامج الحماية الاجتماعية في الدول الأكثر تضرراً من جائحة COVID-19	مقالات متعلقة بالمستفيدين من برامج الحماية الاجتماعية فيما قبل جائحة COVID-19
الدول الأكثر تضرراً من جائحة كورونا	أبحاث متعلقة بالبلدان الأكثر تضرراً من جائحة COVID-19 بالتركيز على الدول ذات الاقتصادات المرتفعة والمتوسطة	أبحاث لا علاقة لها بالدول الأكثر تأثراً بجائحة COVID-19

المصدر: جدول مركب من قبل الباحثان.

أولاً: الحماية الاجتماعية: المفاهيم والبرامج

تم تنفيذ مجموعة واسعة من برامج الحماية الاجتماعية في أوائل التسعينيات من القرن الماضي من قبل عديد من البلدان للتعامل مع الأزمة الاقتصادية في تلك الفترة⁽¹⁾، كما تم تضمين

(1) تمثلت الأزمة الاقتصادية في بداية التسعينيات من القرن الماضي في الركود الاقتصادي الذي كان يعاني منه معظم دول العالم الغربي، والذي يعتقد أنه ناجم عن السياسات التقيدية التي سنتها البنوك المركزية في المقام الأول استجابة لمخاوف التضخم، وفقدان ثقة المستهلك والشركات نتيجة لارتفاع أسعار النفط في عام 1990، ونهاية الحرب الباردة وما تلاها من انخفاض الإنفاق الدفاعي، وأزمة المدخرات والقروض، وركود في المجال الإنشائي نتيجة الإفراط في البناء خلال فترة الثمانينيات من القرن الماضي، وعاد نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى طبيعته في عام 1994، وشملت آثار الركود استقالة رئيس وزراء كندا "براين مولروني"، والهبزمية الانتخابية لجورج بوش "الأب"، وخفض عدد الشركات في الدول المتضررة من الركود بنسبة 15%، وارتفاع نسبة البطالة في فنلندا إلى نحو 20%، والإضرابات المدنية في المملكة المتحدة، ونمو مخازن التخفيضات في الولايات المتحدة الأمريكية. مزيد من التفاصيل، أنظر: المناور، فيصل (2013)، إدارة الأزمات مقارنة في الاقتصاد السياسي، (الكويت: آفاق للنشر والتوزيع).

دور برامج الحماية الاجتماعية في إدارة الأزمات بالتركيز على جائحة COVID-19

بُعد الحماية الاجتماعية ضمن جدول أعمال أجندة التنمية المستدامة حتى عام 2030 (أنظر الملحق رقم 3/2/1) نظراً لدورها الحيوي والمحوري في "مكافحة الجوع، والحد من الفقر وضعف أطر المساواة الاجتماعية" (UN, 2015).

هذا، وعلى الرغم من التوسع في هذا النوع من البرامج فإنه لا يوجد اتفاق حول تعريف محدد للحماية الاجتماعية، حيث قدمت منظمة العمل الدولية (ILO) تعريفاً لمفهوم الحماية الاجتماعية على اعتبار أنها "أمنًا أو ضماناً اجتماعياً" يشتمل على عدد من المجالات المتمثلة في "الرعاية الطبية؛ المساعدات في حالة المرض؛ الإعانة في حالة البطالة؛ إعانات كبار السن؛ تعويضات إصابات العمل؛ تعويضات الأسر؛ إعانة الأمومة؛ تعويضات العجز؛ ومساعدة الناجين". وتقتصر المنظمة في هذا الإطار ثلاثة طرق للوصول إلى حماية اجتماعية متكاملة، وهي: نظم الحماية الاجتماعية الشاملة، نظم التأمين الاجتماعي، وخطط المساعدات الاجتماعية. إلى جانب ذلك أكد Guhan (1994) أن تعريف منظمة العمل الدولية للحماية الاجتماعية لا يمكن قبوله إلا في حالة الدول النامية، وبالتالي أشار Brand (2001) أن الضمان الاجتماعي في أقل البلدان نمواً هو أحد مكونات السياسات المتكاملة لمكافحة الفقر، وتشمل هذه السياسات "توفير الموارد الإنتاجية، وضمان التوظيف، والحد الأدنى للأجور، والأمن الغذائي للفقراء والفئات الضعيفة".

هذا، وقد عرفت منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي "OECD" الحماية الاجتماعية على أنها "السياسات والإجراءات التي تعزز قدرات الفقراء والفئات الهشة (أو الضعيفة أو الأكثر تأثراً) على التغلب على الفقر، وتمكينهم من إدارة المخاطر والصدمات بشكل أفضل. وتشمل إجراءات الحماية الاجتماعية "التأمين الاجتماعي، التحويلات الاجتماعية، تأمين المعايير الأساسية لضمان بيئة عمل داعمة" (المناور، 2013 ب). وقدم البنك الدولي تعريفاً للحماية الاجتماعية على أنه "مجموعة من التدخلات لمتابعة الأفراد والأسر والمجتمعات لمساعدتهم على إدارة المخاطر المحيطة بهم، ومحاربة الفقر". ضمن هذا المنظور تعتبر الحماية الاجتماعية نوعاً من الاستثمار لتقوية الموارد البشرية (الطلافة والمناور، 2020). وعرف الاتحاد الأوروبي الحماية الاجتماعية بدوره على أنها "مجموعة من التدابير التي تتخذها الدول لتأمين الحد الأدنى من الرعاية والحماية للمواطنين من مخاطر انخفاض الدخول لأسباب مرتبطة بالبطالة/ المرض/ الإعاقة/ الشيخوخة/ كلفة

الإعالة/ وفاة معيل الأسرة" (الطلافة والمناور، 2020). وقدمت ESCWA تعريفاً للحماية الاجتماعية على أنها "مجموعة من الإجراءات والسياسات والبرامج العامة المصممة للحد من الفقر وعدم المساواة ودعم النمو الشامل، وذلك من خلال تعزيز رأس المال البشري وفرص العمل وعدم قدرة الأفراد والأسر على إدارة المخاطر الاقتصادية والحياتية". وتشمل هذه البرامج "التأمين الاجتماعي، سياسات التنمية البشرية (التعليم/ الصحة/ الرفاه الاجتماعي)، سياسات سوق العمل، الإعانات الصغرى أو المؤقتة" (المناور، 2016).

وبذلك، يمكن للدراسة أن تؤكد على أن برامج الحماية الاجتماعية تهدف إلى تحسين مستوى المعيشة (توفير الدخل) من خلال "مساعدات الرعاية الطبية، إعانات المرض، إعانات البطالة، الإعانات الأسرية، مساعدات الأمومة، وغير ذلك". وهذا يعني أنها تستهدف مساعدة الفقراء والفئات الضعيفة الأكثر عرضة لمختلف المخاطر الاجتماعية وبالتالي حمايتهم من التداعيات السلبية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، وهو الأمر الذي يتفق مع ما تناولته دراسة Baird et al. حول "تأثير برامج التحويلات النقدية لدعم التعليم في ظل انتشار الأوبئة في حالة ملاوي" (Brand 2001; Devereux and Sabates Wheeler, 2004)، ووفقاً لذلك فإن كل من Fiszbein et al. (2013) و Niño-Zarazúa et al. (2012) أوضحوا أن هذه البرامج يتم تنفيذها لمعالجة أسباب الفقر ومؤشراته، لاسيما في البلدان النامية. كما أشاروا إلى أن الحماية الاجتماعية لها ثلاث وظائف رئيسية هي "حماية المستويات الأساسية للاستهلاك، وتيسير الاستثمار البشري، ومساعدة الفقراء على التغلب على بعض الصعوبات". وفي هذا السياق أكد Fiszbein et al. (2014) على أن الدور الرئيسي للحماية الاجتماعية على جدول أعمال أهداف التنمية المستدامة 2030 يتمثل في كونه "أداة تمكينية لتحقيق أهداف الحد من الفقر وعدم المساواة، والحد من المخاطر والضعف". لذلك تشمل الحماية الاجتماعية ثلاث مكونات رئيسية هي "التأمين الاجتماعي، والتدخل في سوق العمل، وبرامج المساعدات الاجتماعية". ويعتبر أطلس البنك الدولي لمؤشر الحماية الاجتماعية للمرونة والإنصاف (ASPIRE) أكثر تصنيف معترف به للحماية الاجتماعية، ويتكون من مؤشرات مرتبطة "بالتأمين الاجتماعي، سوق العمل، المساعدات الاجتماعية، والتحويلات الخاصة" (انظر الجدول 2).

دور برامج الحماية الاجتماعية في إدارة الأزمات بالتركيز على جائحة COVID-19

جدول رقم (2): تصنيف أطلس البنك الدولي لمؤشر الحماية الاجتماعية والمرونة والإنصاف لبرامج SPL

البرامج	مجالات عمل الحماية الاجتماعية
المعاشات الاجتماعية غير القائمة على الاشتراكات/ البدلات والعلاوات العائلية/ منح الولادة والوفاة/ التأمين ضد العجز/ التحويلات النقدية المشروطة وغير المشروطة/ بطاقات وقسائم الغذاء/ حصص الإعاشة التكميلية/ توزيع أغذية الطوارئ والنقد والغذاء مقابل العمل والتغذية المدرسية/ بدل السكن/ إعفاءات رسوم المنح الدراسية/ الإعانات الصحية.	المساعدات الاجتماعية (شبكات الأمان الاجتماعي)
التدريب المهني/ تدريب مهارات الحياة/ إعانات الأجور/ إجراءات التوظيف للمعاقين/ منح ودعم نقدي/ منح وقروض عينية لدعم ريادة الأعمال/ التأمين ضد البطالة.	برامج سوق العمل
معاشات الشيخوخة/ معاشات العجز/ معاشات البقاء على قيد الحياة / الإصابات المهنية/ إجازة المرض/ مساعدات الأمومة والأبوة/ وغيرها.	التأمينات الاجتماعية

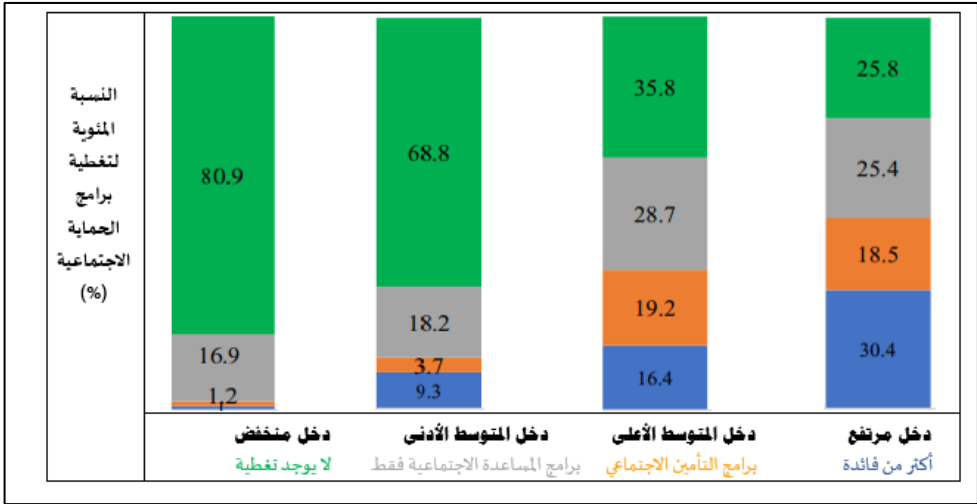
المصدر: البنك الدولي (2019).

وبشكل متسارع زادت هذه البرامج في مختلف أنحاء دول العالم، فقد أشار Lowder et al (2017) إلى أنه خلال العقدين الماضيين قد استفاد حوالي 2.1 مليار شخص (يقدر عدد سكان العالم في عام 2017 نحو 7.5 مليار نسمة) من هذه البرامج في البلدان النامية ما يمثل نحو 35.7% من إجمالي عدد السكان لذات العام، بالإضافة إلى ذلك أكد Fiszbein et al. (2014) أن حوالي 24% من الأشخاص الذين يعانون من فقر مدقع قد استفادوا من برامج المساعدة الاجتماعية، وأن 3% من السكان يستفيدون من التأمين الاجتماعي و3% من السكان هم من المستفيدين من برامج سوق العمل حول العالم.

هذا، وتختلف أنواع وتغطية برامج الحماية الاجتماعية من منطقة إلى أخرى، ففي هذا السياق أشار كل من (Devereux (2002), Dev et al. (2007) إلى أن خطط الحماية الاجتماعية وتمويل هذه البرامج، وأساليب الاستهداف وأنظمة الرقابة وحجم البرامج كلها تعتمد على الأهداف السياسية، ووفقًا للبنك الدولي (2020) فإن حوالي 74.3% من السكان في البلدان ذات الدخل المرتفع و 64.2% من سكان البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى و 31.1% من سكان البلدان ذات

الدخل المتوسط الأدنى و 19.1% من السكان في البلدان منخفضة الدخل يتم تغطيتها من خلال هذه البرامج في جميع أنحاء العالم ، ومع ذلك فإن حوالي 80.9% من السكان في البلدان منخفضة الدخل لا تشملهم تغطية هذه البرامج قد يكون ذلك نتيجة ضعف عملية النفاذ لتلك البرامج والعدالة الاجتماعية وكذلك ضعف أطر التنمية المتوازنة وغير ذلك (انظر الشكل رقم 1).

شكل رقم (1): هيكل برامج الحماية الاجتماعية عالمياً وفق معيار متوسط دخل الفرد للبنك الدولي (%)



المصدر: البنك الدولي (2020).

ثانياً: برامج الحماية الاجتماعية كاستجابة للأزمات - أزمات الأوبئة

واجهت العديد من الدول في الآونة الأخيرة تحديات وأزمات مختلفة كانت على شكل كوارث طبيعية أو أزمات من صنع الإنسان، بحيث أصبحت الأزمات وطرق إدارتها من المفاهيم الأساسية التي يسلط عليها الباحثين عليها الضوء لما لها من أثر مهم على مستوى اتخاذ القرار.

هذا، وأشارت Santana (2004) أن مصطلح "أزمة" يعاني من كثير من التعقيدات على مستوى تقديم تعريف أو تفسير بشأنه، وذلك لأسباب عديدة. منها؛ بناء وتركيب المصطلح، وتداخله مع مصطلحات أخرى مثل "الكارثة، والمشكلة، والنكبة، وغيرها"، وكذلك من ناحية

دور برامج الحماية الاجتماعية في إدارة الأزمات بالتركيز على جائحة COVID-19

التطبيقات والاستعمال، وقدم كل من Faulkner (2001) و Pridaux et al (2003) تعريفاً لمصطلح "الأزمة" على أنه "حالة غير متوقعة وذاتية الصنع ترجع إلى أسباب مختلفة تؤدي عادة إلى تغييرات كارثية يصعب التعامل معها". كما أشار Sönmez et al (1999) إلى أن الأزمات تشمل عدم الاستقرار السياسي والإرهاب والصراعات والحروب والكوارث الطبيعية والتهديدات الصحية العامة، وما إلى ذلك.

كما أشار Tamer (2004) أنه نتيجة تزايد وتسارع حدوث الأزمات والكوارث أصبح هناك اهتماماً متزايداً بموضوع إدارة الأزمات بالنسبة لصناع السياسات في عديد من الدول، وأن لإدارة الأزمات عديد من الأساليب والمناهج. هذا، وقد أشار أيضاً كل من Moe and Pathranarakul (2006) أن النهج الاستباقي لإدارة الأزمات يتضمن مجموعة من إجراءات التخفيف والاستعداد والتحذيرات بهدف الحد من الاضطرابات الاجتماعية أثناء الأزمات، بالإضافة إلى ذلك أكد Solt (2018) على تنفيذ استراتيجيات التخفيف من قبل الحكومات والمنظمات والمؤسسات، وهي تشمل؛ تنفيذ اللوائح القانونية الجديدة، وخلق برامج أو مبادرات أو لجان جديدة للحد من الآثار السلبية للأزمة.

هذا، وعند عقد مقارنة فيما بين الأزمة الوبائية الحالية والأزمات السابقة مثل "إيبولا، الإيدز، سارس" التي حدثت في كل من "سيراليون، ليبيريا، جنوب إفريقيا، ملاوي" فإن جائحة COVID-19 تعد تهديداً عالمياً نتيجة سرعة انتشارها بين مختلف الدول، وتبعاً لذلك فإن هذه الجائحة تؤثر بشكل متباين من دولة إلى أخرى، ويؤدي ذلك إلى عديد من الآثار السلبية مثل أزمات الاقتصاد الكلي والإفلاس وزيادة الظلم الاجتماعي والفقر وتردي الأحوال المعيشية (Furman 2020; Odendahl and Springford 2020; Gali 2020)، وأكد كل من McInnes (2016) و Tandon and Hasan (2005) أن الأوبئة أثرت بشكل كبير على شريحة الفقراء والفئات الضعيفة محدودة الدخل التي لا تسمح لهم تلك الأوبئة بالتغلب على العواقب السلبية الناجمة عنها.

ووفقاً لما ذكره Fink (1986) فإن إدارة الأزمات تشير إلى عملية شاملة تشمل استراتيجيات للحد من حدوث الأزمات ومحاصرة تداعياتها وآثارها السلبية. كما أشار Tamer (2004) أن إدارة الأزمات تنطوي على جميع التدخلات الخاصة والعامة، مما جعله أحد أهم الموضوعات على أجندة صانعي السياسات في ظل تسارع وتيرة الأزمات والكوارث، وأشار عديد من

الباحثين في مجال الأوبئة أنها تمثل تحدياً كبيراً أمام متخذي القرار وصناع السياسات نتيجة تأثيرها على قطاعات أخرى بخلاف القطاع الصحي كالقطاع الاقتصادي، وبذلك تمثل عملية إدارة الأزمات والسياسات المرتبطة بها أحد أهم الأدوات الأساسية للتعامل مع التأثيرات السلبية الناتجة عنها على المستويين الاجتماعي والاقتصادي، وفي هذا الإطار تعتبر سياسات وبرامج الحماية الاجتماعية أحد أهم الأدوات التي تستهدف التعامل مع الأزمات والتخفيف من حدتها وتداعيتها السلبية (Holzmann and Jørgensen 2001; Hooghe and Marks 2003; Rutkowski and Bousquet 2019).

هذا، وقد تم تنفيذ العديد من برامج الحماية الاجتماعية (تدخلات) أثناء أزمات وبائية سابقة مثل تفشي فيروس إيبولا في سيراليون في سبتمبر 2014، ثم انتشر الوباء إلى دول مجاورة مثل ليبيريا، (Shin et al. 2018; Meltzer et al. 2014)، ويوضح الجدول رقم (3) نماذج عن تلك البرامج في أزمات وبائية سابقة.

جدول رقم (3): نماذج من برامج الحماية الاجتماعية خلال أزمات الأوبئة السابقة في عدد من دول العالم خلال الفترة (2002- 2016)

الوباء	الدول	السنة	نوع البرنامج	المستفيدون	المنح الاجتماعية
الإيبولا	سريلانكا	2016-2013	مساعدات اجتماعية	الأسر المتضررة من فيروس إيبولا/الناجون/الأطفال اليتامى بسبب المرض	التحويلات النقدية والعينية/دعم الغذاء/الدعم التعليمي/الدعم الطبي
	ليبيريا	2015-2014	مساعدات اجتماعية	الناجين من الإيبولا/ الحوامل/المرضعات/الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية	التحويلات النقدية
الإيدز	جنوب أفريقيا	2003-2002	مساعدات اجتماعية	القائمين على رعاية الأيتام والأطفال المتضررون من وباء الإيدز	تحويل نقدي شهري
	ملاوي	2012	مساعدات اجتماعية	الأشخاص المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز)	منحة دعم الطفل مبلغ شهري/ طرود الطعام/ الرسوم المدرسية/ التحويل النقدي يبلغ حوالي 20 دولار أمريكي شهرياً لكل شخص يعاني من فيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز)
	الهند	2015	مساعدات اجتماعية	من بدأ العلاج بمضادات الفيروسات الارتجاعية/ أو المترددين على مراكز علاج مضادات الفيروسات الارتجاعية	مبلغ نقدي قدره 44 دولاراً أمريكياً لكل فرد/ قسيمة طعام وبضائع منزلية

المصدر: Richardson et al. (2017), Sabin et al. (2011) and CaLP (2017)

دور برامج الحماية الاجتماعية في إدارة الأزمات بالتركيز على جائحة COVID-19

وقامت عديد من المنظمات غير الحكومية وبعض المنظمات الدولية بدعم الحكومات للتصدي لوباء الإيبولا، فعلى سبيل المثال نفذت اليونيسف برامج تغذية الرضع الذي كان يستهدف تحسين الجودة الأساسية للرعاية الصحية، وبناء وحدات لعزل المصابين، وتقديم الإمدادات الطبية، وزيادة وعي المجتمعات في مواجهة الوباء (Acosta et al. 2011; WHO 2015; Hewlett 2007; Shiwaku et al. 2007; Hick et al. 2010; Shin et al. 2018).

وبالمثل تم تنفيذ عدد من برامج الحماية الاجتماعية في ملاوي وجنوب أفريقيا خاصة برامج التحويل النقدي للتعامل مع انتشار فيروس نقص المناعة البشرية "الإيدز"، وتم تقديم هذه البرامج في إطار المساعدات المشروطة للفتيات اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و 24 عاماً لتعزيز قدراتهن على الحضور إلى المدرسة وزيادة وعيهم بالثقافة الجنسية (Baird et al. 2012; Pettifor et al. 2016)، ففي ملاوي على سبيل المثال تم توفير التحويلات النقدية لمدة 18 شهراً لدعم الأسر للتخفيف من الحرمان ومخاطر الفقر، وتم تنفيذ تحويل هذه النقود من خلال التعاون بين مختلف الجهات الفاعلة مثل الحكومة والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والمنظمات الدولية (Baird et al. 2012; Pfeiffer 2003; Barrientos 2016).

ويوضح الجدول السابق رقم (3) أنه قد تم تنفيذ عدد من برامج الحماية الاجتماعية خلال بعض الأزمات الوبائية السابقة مثل "الإيبولا، الإيدز"، اللتان كانتا متفشيتان في بعض الدول منخفضة الدخل، حيث ركزت بشكل رئيسي على التحويلات العينية والنقدية التي استهدفت الفقراء والفئات الضعيفة (الناجين من الإيبولا، والحوامل والمرضعات، الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية) لدعمهم للتغلب على الآثار السلبية لتلك الأزمات، كما يمكن ملاحظة أن الأزمات الوبائية المذكورة أعلاه حدثت في البلدان منخفضة الدخل حيث يعيش معظم الناس تحت خط الفقر.

هذا، وقد نفذت عديد من الدول عدة تدابير للتصدي لجائحة COVID-19، كان من أهمها تنفيذ برامج الحماية الاجتماعية الخاصة بالجائحة، وأوضح Gentilini et al. (2020) أن هناك حوالي 180 دولة حول العالم نفذت عديد من برامج الحماية الاجتماعية "كالبرامج المنفذة من قبل شبكة الأمان الاجتماعي، التمويل، التأمين الاجتماعي، وغير ذلك" للتعامل مع تداعيات الجائحة، ونتيجة لذلك قامت 131 دولة بتنفيذ ما يقرب من 271 برنامج خاص بالتحويلات

النقدية منذ يونيو 2020 ، وقامت نحو 125 دولة بتنفيذ حوالي 63 برنامج تأمين اجتماعي. كما نفذت 85 دولة ما يقرب من 140 برنامج خاص بسوق العمل.

جدول رقم (4): برامج الحماية الاجتماعية أثناء جائحة COVID-19 في عدد من دول العالم

الدولة	نوع البرنامج	المستهدفون/ المستفيدون	المنح الاجتماعية
البلدان ذات الدخل المرتفع			
الولايات المتحدة الأمريكية	مساعدات اجتماعية/ التأمينات الاجتماعية	الأشخاص المسجلين في رعاية الأطفال المدعومة من الولاية أو المدينة/ برامج المساعدة الغذائية/ كبار السن/ حالات أخرى من الأطفال المتأثرين من الجائحة	قسائم الدعم الغذائي بقيمة 800 دولار أمريكي لنحو 6250 أسرة/ وكذلك لشراء مواد التنظيف ومختلف السلع المنزلية (بتكلفة تقدر بنحو 5 ملايين دولار أمريكي)/ تحويل نقدي بقيمة 1200 دولار لكل شخص بالغ و500 دولار للأطفال/ إجازة مرضية مدفوعة الأجر 15 يوماً بنسبة 100% من الراتب، وثلاثة شهور إجازة سنوية وطبية بنسبة 67% من الراتب.
إسبانيا	مساعدات اجتماعية/ التأمينات الاجتماعية	العائلات التي تربي الأطفال خارج الفصول الدراسية بسبب الجائحة/ المواطنين والشيوخ المتشردون	تحويلات نقدية بنحو 25 مليون يورو/ تقديم مساعدة عينية كالمواد الغذائية ومجموعة أدوات النظافة والمعلومات المتعلقة بالتدابير الوقائية ضد الجائحة.
إيطاليا	مساعدات اجتماعية/ تحويلات نقدية وعينية	الموظفون والعاملون المصابون بفيروس COVID-19/ الأسر الضعيفة التي لا تغطيها أي برامج مساعدة اجتماعية أخرى/ العاملين في الزراعة والسياحة والقطاعات الثقافية والأسر الفقيرة	دفع الإجازة المرضية للعزل بسبب الجائحة/ تحويل نقدي مؤقت من 400 إلى 800 يورو لكل شهر/ دعم المنتجات الغذائية الأساسية (400 مليون يورو لعدد 7904 بلدية) / إعانات إضافية غير خاضعة للضريبة بقيمة 100 يورو لمن يذهب من الموظفين بانتظام إلى العمل أثناء فترة الجائحة/ قسيمة نقدية لرعاية الأطفال 1112 يورو للعاملين في القطاع الخاص و1845 يورو لموظفي الصحة.
ألمانيا	مساعدات اجتماعية/ التأمينات الاجتماعية/ أسواق العمل	آباء الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 12 عام/ العاملين في القطاعات الخاصة كالذين يعملون في المنزل/ الفئات التي لا تغطيها أنظمة المساعدات الاجتماعية/ العاملون لحاسمهم الخاص/ الموظفون الذين تركوا أعمالهم بسبب الجائحة	تتحمل الحكومة دفع ما نسبته 50% من الراتب أثناء فترة الحجر الصحي/ دعم العاملين في القطاع الزراعي بنحو 80% من الراتب المدفوع (دعم شهري) أثناء فترة الإغلاق/ تحويلات نقدية بقيمة 1500 يورو لمدة 3 أشهر/ تحويل نقدي شهري بقيمة 185 يورو لكل طفل حتى سبتمبر 2020/ التعويض عن مساهمات التأمينات الاجتماعية/ دفع ما نسبته 60% من الراتب لمدة سنة/ دفع 67% من الراتب للموظفين الذين لديهم أطفال حيث سيتفيد من ذلك حوالي 2 مليون مستفيد.
المملكة المتحدة	مساعدات اجتماعية/ تحويلات نقدية وعينية/ أسواق العمل	الأشخاص المصابون بفيروس كورونا أو المنعزلون حسب تعليمات الحكومة/ كبار السن والمصابون بأمراض مزمنة/ الأفراد العاطلين عن العمل/ الشركات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة	توزيع مختلف المنتجات الغذائية خلال فترات حظر التجول/ تحويل نقدي قدره حوالي 80 جنيه استرليني في الأسبوع إلى الموظفين المرضى لمدة 28 أسبوع.

دور برامج الحماية الاجتماعية في إدارة الأزمات بالتركيز على جائحة COVID-19

الدولة	نوع البرنامج	المستهدفون/ المستفيدون	المنح الاجتماعية
تشيلي	التأمينات الاجتماعية (فوائد مقابل البطالة) / مساعدات اجتماعية تحويلات نقدية وعينية/ التأمينات الاجتماعية (إجازة مرضية مدفوعة الأجر)	الموظفون والعمالون الذين تركوا عملهم بسبب الجائحة/ العاملين في القطاعات غير الرسمية والفقراء ومن يعاني من فقر مدقع/ الأسر والفئات الضعيفة المعرضة للخطر/ العاملين في القطاعين العام والخاص الباقين في المنزل دون أي عمل عن بعد	منحة حكومية لتغطية 80% من أجور الموظفين لدعم الشركات للحفاظ على موظفيهم/ الدعم المالي لصندوق تأمين البطالة وجميع النفقات الصحية/ تحويل نقدي تتراوح قيمته بين 170 و 340 دولاراً لكل أسرة وفقاً لكيفية تأثرهم بالجائحة/ منتجات النظافة والأغذية غير القابلة للتلف وبرنامج التغذية المدرسية (1.6 مليون مستفيد) / إعادة جدولة السداد والإلغاء/ الفوائد والغرامات الضريبية والمتأخرة/ إجازة مدفوعة الأجر (تكلفة إجمالية مليار دولار).
الدول ذات الدخل فوق المتوسط			
الصين	مساعدات اجتماعية/ تأمين البطالة/ الضمان الاجتماعي/ مدفوعات الضرائب	كبار السن والعجزة/ العائلات الفقيرة المتضررة من الجائحة والسكان في الحجر الصحي/ العاملين العاطلين بدون تأمين اجتماعي/ المشروعات المتوسطة الصغيرة ومتناهية الصغر	زيادة مبلغ التحويل النقدي بالدولار الأمريكي إلى 178 شهرياً/ التحويلات الاجتماعية في المحافظات الحضرية والريفية/ المساهمة في المعاشات واصابة العمل ما بين 5% و 50% وفقاً لمقياس مستوى المشروع ولمدة 3-6 أشهر.
تركيا	مساعدات اجتماعية/ تحويلات نقدية وعينية/ أسواق العمل	الأسر الفقيرة/ كبار السن والأشخاص المصابون بالأمراض المزمنة/ النساء الحوامل والأرامل/ عمال الزراعة الموسمية/ العاملين في قطاعات مختارة والمتقاعدين/ كبار السن فوق 65 سنة أو أصحاب الأمراض المزمنة/ التلاميذ/ الأشخاص والشركات المتضررة من الجائحة/ الشركات المدرسون الذين يعملون على أساس التعاقد بالساعة/ الأسر الضعيفة المعرضة للخطر	تحويلات نقدية بقيمة 1000 ليرة تركية لكل مستفيد شهرياً (حوالي 2.3 مليون أسرة)/ الغذاء والأدوية/ زيادة بنسبة 29% من التحويل النقدي الموجود سابقاً (100 ليرة تركية و 325 ليرة تركية على التوالي)/ المساعدة العينية: النظافة والحماية، معدات مناسبة ضد فيروس كورونا، ظروف السكن والنقل المناسبة/ تأجيل ضريبة القيمة المضافة لمدة 6 أشهر وزيادة الحد الأدنى للمعاشات 1500 ليرة تركية بمقدار (230 دولاراً أمريكياً)/ تأجيل سداد الضرائب حتى نهاية الجائحة/ تأجيل سداد الديون/ تأجيل دفع قسط التأمينات الاجتماعية لمدة ثلاثة شهور/ تأجيل سداد فواتير المياه لمدة ثلاثة أشهر/ إجازة بدون راتب مقابل 1170 ليرة تركية للموظفين الذين تركوا الوظيفة بسبب الجائحة/ بدل عمل قصير المدى (1170 ليرة تركية) للعمال المستفيدين من الحد الأدنى للأجور خلال آخر 12 شهراً/ إعانات رواتب المعلمين في المدارس العامة الذين يتقاضون الدفع بالساعة.
بيرو	مساعدات اجتماعية/ التأمينات الاجتماعية	الأسر الضعيفة المعرضة للخطر/ كبار السن وذوي الإعاقات الشديدة/ الأفراد الذين لم يتم دفع رواتبهم خلال فترة الجائحة	دفعة استثنائية تبلغ حوالي 107 دولار أمريكي لكل أسرة ضعيفة تتأثر خلال الحجر الصحي لمدة 15 يوم/ دعم نقدي قدره 100 دولار أمريكي لكل فرد في الأسرة من خلال برنامج "سأبقى في المنزل"/ السماح بسحب الأموال من صناديق التقاعد الخاصة بهم حتى 580 دولاراً أمريكي أو 25% من الصندوق كجزء من الطوارئ.

الدولة	نوع البرنامج	المستهدفون/ المستفيدون	المنح الاجتماعية
البرازيل	مساعدا اجتماعية/ تحويلات نقدية وعينية	الموظفون غير الرسميين ولا يتلقون أي مساعدة حكومية/ التلاميذ والطلاب/ الفئات الضعيفة المعرضة للخطر	الدفع عبر الإنترنت للتحويل النقدي الشهري بقيمة 115 دولار أو 60% من الحد الأدنى للأجور/ 230 دولار للأمهات العازبات وزيادة التحويلات النقدية السابقة من 25 دولار إلى 60 دولار/ سلات غذائية للطلاب (الصندوق الفيدرالي للتغذية المدرسية) / وكالة الطاقة الكهربائية (أنيل) قامت بتعليق قطع إمداد الطاقة لمدة 90 يوم.
الدول ذات الدخل دون المتوسط			
الهند	مساعدا اجتماعية/ تحويلات نقدية وعينية/ التأمينات الاجتماعية (المعاشات والأمن الاجتماعي)	كبار السن والأرامل والنساء ذوات الإعاقة والمزارعين/ العمال الفقراء وعمال اليومية/ الفقراء/ سكان مدينة دلهي/ الفئات الضعيفة في المناطق التي تم غلقها (منطقة بهار) / طلاب مركز رعاية الطفل الريفية الذي تم إغلاقه بسبب الجائحة/ الموظفون/ المؤسسات والمشروعات متوسطة الحجم التي لديها 100 موظف	التحويل النقدي من خلال المدفوعات الإلكترونية/ مبلغ نقدي شهري قدره 13 دولار أمريكي لكل مستفيد/ مساعدة شهرية قدرها 6.50 دولار أمريكي لكل امرأة معاقة (200 مليون امرأة)/ مبلغ نقدي شهري يقدر بنحو 26.50 دولار أمريكي لكل مزارع/ تحويل مبلغ نقدي شهري يقدر بنحو ألف روبية لكل أسرة/ قسيمة طعام تشمل (أرز / قمح/ السكر والبقول) توزع على كل فرد/ غداء وعشاء مجاني لكل سكان مدينة دلهي/ وجبات منتصف النهار في ولاية كيرالا/ دفع 75% من الراتب مقدماً لمدة 3 أشهر (غير قابلة للاسترداد)/ سحوبات جزئية لعلاج المصابين بفيروس كورونا/ مساهمات صندوق الادخار الشهرية.
باكستان	مساعدا اجتماعية	النساء وأفراد الأسرة الذين تأثروا بالجائحة/ المواطنون الفقراء	دعم إضافي في حالات الطوارئ: زيادة المساعدة من 2 ألف روبية إلى 3 آلاف روبية/ المساعدة النقدية للأسر ذات الدخل الذي يقل عن 20 ألف روبية/ تأجيل فواتير المرافق لمدة شهر واحد في البداية (قابل للتمديد).

المصدر: (2020) Mayberry et al. , ILO (2020) and Gentilini et al. (2020a, b, c)

يتضح من الجدول رقم (4)، أن برامج الحماية الاجتماعية أصبحت أحد أهم الأدوات الرئيسية في إدارة الأزمات بشكل عام، ولاسيما أثناء جائحة COVID-19، وبناءً على ذلك فإن الدول ذات الدخل المرتفع والدول ذات الدخل المتوسط والمتوسط الأدنى قد قامت بتنفيذ برامج الحماية الاجتماعية كحافز اقتصادي واجتماعي للتصدي لمختلف النتائج والتداعيات السلبية الناتجة عن الأزمة أو الجائحة على المدى القصير والمتوسط والطويل؛ بمعنى آخر أنه قد تم استخدام برامج الحماية الاجتماعية للسيطرة على التداعيات السلبية للجائحة التي تؤثر بشكل مباشر على الحالة الاقتصادية الكلية والمعيشية للأسر والأفراد (برامج الحماية الاجتماعية أداة لمواجهة الأزمات).

بناء على معطيات الجدول رقم (4) الذي ناقش برامج الحماية الاجتماعية أثناء جائحة COVID-19 في عدد من دول العالم، يمكن الخروج بعدد من النتائج، وذلك على النحو التالي:

دور برامج الحماية الاجتماعية في إدارة الأزمات بالتركيز على جائحة COVID-19

- أظهر الجدول رقم (4) أنه على الرغم من اختلاف السمات الاجتماعية والاقتصادية للدول فقد أصبحت برامج الحماية الاجتماعية أداة استراتيجية للتصدي للأزمات بشكل عام ولجائحة COVID-19 بشكل خاص. وتبعاً لذلك فإن معظم الدول ذات الدخل المرتفع مثل "إسبانيا/ إيطاليا/ ألمانيا/ المملكة المتحدة/ تشيلي". تقوم في الغالب بالتركيز على تنفيذ برامج الحماية الاجتماعية لتحقيق الاستقرار ومعالجة الآثار والتداعيات السلبية الاقتصادية الكلية للوباء. بينما قامت الدول ذات الدخل المتوسط الأعلى المتوسط الأدنى مثل "تركيا/ بيرو/ البرازيل/ الهند/ باكستان". بالتركيز على تنفيذ برامج الحماية الاجتماعية لتحسين الظروف المعيشية للفقراء والفئات الضعيفة خلال فترة الجائحة.
- لعبت المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الدولية دوراً مهماً في تنفيذ برامج الحماية الاجتماعية أثناء الأزمات الناتجة عن الأوبئة في فترات سابقة مثل "الإيبولا، الإيدز". بينما قامت الحكومات بتنفيذ برامج الحماية الاجتماعية خلال جائحة COVID-19.
- أدت جائحة COVID-19 إلى توسيع نطاق تطبيق برامج الحماية الاجتماعية، وزيادة تغطية هذه البرامج وخلق برامج جديدة، ثم قامت الدول بعد ذلك بتطبيق استراتيجية متعددة الأغراض تتضمن أنواع مختلفة من التغطية مثل "المساعدات الاجتماعية، معالجة التداعيات السلبية للجائحة على أسواق العمل والعاملين في القطاعات الرسمية وغير الرسمية، التحويلات النقدية والعينية والالكترونية، وغير ذلك"، بهدف التغلب على عديد من الآثار السلبية الناتجة عن جائحة COVID-19.
- أصبحت عملية تنفيذ برامج الحماية الاجتماعية أثناء جائحة COVID-19 أكثر اعتماداً على التكنولوجيا، ويتضح ذلك من خلال تحويلات الطوارئ النقدية الإلكترونية، وخط المساعدة العيني كما في تركيا.
- أوضحت الجائحة بأنه قد يتم استخدام برامج الحماية الاجتماعية كأداة لزيادة مرونة المجتمع تجاه القيود المفروضة خلال الأزمات الناتجة عن الأوبئة وغيرها.

- قامت بعض الدول بتنفيذ برامج حماية اجتماعية جديدة مثل تلك التي تستهدف المهاجرين كما في الصين (تنوع البرامج، واستحداث برامج جديدة بحسب الحاجة).
- أظهرت الجائحة مدى هشاشة النظام الصحي في مواجهة الأزمات في الاتحاد الأوروبي الذي كان ينظر إليه بأنه الأكثر تطوراً وتنظيماً.
- كشفت الجائحة عن أسباب تعثر قدرة الدولة في تقديم الخدمات الاجتماعية أثناء الأزمات والكوارث، والتي تتمثل في الآتي:
 - استنزاف للموارد المعتمد عليها بشكل سريع وغير متوقع في أوقات الأزمات والكوارث.
 - انخفاض عدد القوة العاملة المساهمة مادياً في تمويل خدمات الحماية الاجتماعية إما بسبب انخفاض فرص العمل بشكل مفاجئ أو بسبب نزاع مسلح أو غيرها من الأسباب غير الاعتيادية.
 - ارتفاع حادّ ومفاجئ في الشرائح وعدد المواطنين الذين يحتاجون إلى تلقي الخدمات من الدولة، كما في حالة ارتفاع عدد المرضى في المستشفيات نتيجة لوباء أو مرض معدّي مثلاً.
 - غياب خطة وميزانية للطوارئ لدى الدولة ومؤسساتها.

ثالثاً: الخاتمة والتوصيات

تستكشف هذه الدراسة الموقف التنفيذي لبرامج الحماية الاجتماعية خلال جائحة COVID-19 ، وخاصة في البلدان الأكثر تضرراً، التي أظهرت أن الحماية الاجتماعية تعد أداة رئيسية في مواجهة الأزمات الناتجة عن الأوبئة، لاسيما في البلدان ذات الدخل المرتفع، حيث يتم تنفيذ برامج الحماية الاجتماعية لأغراض واحتياجات متعددة، لذلك فإن برامج الحماية الاجتماعية تعتبر أدوات تتسم بالمرونة ومن شأنها أن تمكن صانعي السياسات من تعزيز قدرة المجتمع على الصمود و المرونة في مواجهة مختلف الصدمات المستقبلية.

دور برامج الحماية الاجتماعية في إدارة الأزمات بالتركيز على جائحة COVID-19

وبناء على ذلك، فإن نتائج هذه الدراسة تعتبر ضرورية لإحاطة صانعي السياسات في البلدان التي تفتقر إلى برامج الحماية الاجتماعية الفعالة، وذلك لإدراج مثل هذه البرامج في خطط الحماية الاجتماعية الخاصة بهم لتحسين كفاءة وفعالية عملية إدارة الأزمات المختلفة في المستقبل. كما يمكن أن تُمكن هذه النتائج صانعي السياسات في الدول ذات الدخل المنخفض من إضفاء الطابع الرسمي على برامج الحماية الاجتماعية التي تطبقها المنظمات غير الحكومية أو تضمينها في نظام الحماية الاجتماعية العامة على سبيل المثال، وهذا قد يساهم في تحسين مستوى كفاءة وفعالية عملية مساعد الفئات الضعيفة خلال الأزمات المستقبلية المختلفة.

كما يلاحظ من خلال الدراسة أن هناك نقصاً في تبني مختلف الاستراتيجيات الشاملة المرتبطة بالحماية الاجتماعية في كثير من الدول في جانب عملية التنفيذ للتغلب على الآثار السلبية للجائحة، لذلك فإن هناك حاجة ماسة لهذه المنظمات أن تقوم بتخطيط سياسات الحماية الاجتماعية لتحسين مختلف القدرات في مجال إدارة الأزمات في المستقبل.

وبناء على ما سبق، يمكن الخروج بمجموعة من **النتائج** التي تم ملاحظتها من خلال هذه الدراسة التي تناولت فحص عديد من الدراسات التي ناقشت برامج الحماية الاجتماعية أثناء جائحة COVID-19، وذلك على النحو التالي:

- الحماية الاجتماعية هي حيز التفاعل الأوثق بين الحكومات وشعوبها، فقدره الحكومات على توفير المساعدة الكافية وفي الوقت المناسب تساهم بشكل كبير في كسب ثقة الناس بها وبمؤسساتها، وذلك من خلال تعزيز روابطها مع المواطنين، وتدعيم التضامن الاجتماعي من خلال مشاريع "التأمين الاجتماعي، والتأمين الصحي، وخدمات الرعاية الصحية، والمساعدة الاجتماعية، والسجلات المتكاملة، ونظم الحوكمة".
- تواجه الحكومات في الغالب قيوداً شديدة على مساعيها لوضع سياسات لإصلاح نظم الحماية الاجتماعية. فهي تسعى، من ناحية، إلى معالجة الثغرات المتعددة في مجال الحماية، ولاسيما المتعلقة بالفقراء والفئات السكانية الضعيفة، وإدماج ومواءمة البرامج المجزأة سابقاً. ومن جهة أخرى، تسبب الضغوط المالية والدعوات إلى تصحيح الأوضاع المالية بالحد من قدرة الحكومات على توسيع شبكة التغطية على نطاق واسع بما فيه

الكفاية ليضمن الفعالية في تغطية أوسع شرائح ممكنة، وفي حين يؤدي نهج منظم نحو الحماية الاجتماعية إلى مزيد من الكفاءة، وخصوصاً في سياق التخفيف من دعم الطاقة المكلف أو التخلص منه كلياً. كما أظهرت عديد من الدراسات أن نسبة ضئيلة للغاية من هذه "الوفورات" تم توجيهها نحو البرامج الاجتماعية الأخرى، وكشفت أيضاً عن الافتقار إلى البيانات اللازمة لإجراء رصد فعال للنفقات الاجتماعية، وعن الحاجة إلى إقامة نظم رصد ملائمة داخل وزارات المالية.

■ في ضوء هذه القيود، تكتسي التفاصيل بأهمية كبيرة. ما يحدد مستويات وقنوات التضامن والعدالة وإعادة توزيع الدخل في المجتمع هو خيارات السياسات التي تترجم إلى خصائص تقنية، على غرار صيغة المساهمة في نظم التأمين الاجتماعي وما يتأتى منها من منافع، ومجموعة المستحقات التي توفرها نظم الرعاية الصحية، وصيغة الاستهداف، وحجم التحويلات النقدية، وتحديد هذه الخصائص يرتكز على الخيارات الوطنية بشأن طبيعة الفقر وتعريفه في المجتمع؛ ومستوى الفقر أو الهشاشة الذي يطلق آليات الدعم الحكومي؛ وتوزيع الموارد والإيرادات وإعادة توزيعها بين فئات الدخل، والعاملين في القطاع الاقتصادي النظامي وغير النظامي، ومختلف الفئات العمرية. وتستكشف البلدان النامية في الوقت الراهن مستوى الفقر من خلال عملية تقييم قائمة على منظور متعدد الأبعاد، حيث تتضمن الصيغ الحالية للتقييم بوسائل غير المباشرة لقياس مستوى الدخل وفق أبعاد عديدة تشير إلى مستوى الفقر والهشاشة، على غرار نوع السكن، وامتلاك الأصول، وحجم الأسرة، ومستوى المعيشية، وعلاقة ذلك بسوق العمل وأنماط الاستهلاك. ولكن هذه الصيغ لا تشمل كافة أبعاد الرفاه، كالتغذية والوصول إلى التعليم وخدمات الرعاية الصحية، والوصول إلى المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي، واستكشاف الفقر من منظور القدرات الأضييق أو منظور الرفاه الأوسع لا يستبعد أحدهما الآخر. فكل من النهجين يمكن استخدامه لتوجيه نظم المعلومات المتكاملة. ولو بطرق مختلفة. أما تحديد مستوى ونوع الفقر و/أو الهشاشة وهما مرتبطان بالدعم العام من خلال نظام الحماية الاجتماعية، فهي مسألة مرتبطة أساساً بخيار السياسات الوطنية. فقد لا يكون بعض الناس فقراء من حيث الدخل وفقاً للتعريف الأضييق، غير

دور برامج الحماية الاجتماعية في إدارة الأزمات بالتركيز على جائحة COVID-19

أنهم معرضون للمخاطر من حيث قدرتهم على بناء رأس المال البشري أو الحفاظ عليه. وقد يحتاج آخرون إلى الدعم المالي في تعليم أطفالهم، وفيما تتحول البلدان من الدعم الشامل للسلع إلى التحويلات النقدية المشروطة وفق منهج الاستهداف، فهي أيضاً تميل إلى إضفاء طابع شامل على التأمين الاجتماعي القائم على الاشتراكات، بما في ذلك التأمين الصحي، وذلك عبر توسيع نطاقه ليشمل مجموعات غير مغطاة من قبل على أسس مدعومة كلياً أو جزئياً. قد يحسن توسيع نطاق شمول الفئات الضعيفة بالتأمين الاجتماعي من القدرة على توقع ما ستؤول إليه نظم الحماية الاجتماعية واستدامتها، ومع أن القدرة على التوقع كثيراً ما يستخف بها، إلا أنها في الواقع بالغة الأهمية، ويتطلب أيضاً التكفل باستدامة أموال التأمين الاجتماعي وإعادة النظر في صيغ الاستحقاقات. هذه التفاصيل هي ما ترسم ملامح أثر أموال التأمين الاجتماعي المتمثل في إعادة توزيع الدخل، وتأثير الاستحقاقات والإعانات على الوقاية من الفقر وزيادة القدرات البشرية والتصدي للصدمات.

■ في الوقت الذي ترسم السياسات الوطنية فيه ملامح الإصلاحات، لا يقل عنها أهمية دور الحكومات المحلية في إنجاحها لتحقيق الآثار المنشودة منها، حيث بذلت غالبية الدولة النامية جهوداً نحو إرساء قواعد اللامركزية والحكم المحلي فيها، فالمستوى المحلي يجب أن يكون أحد مكونات نظم الحماية الاجتماعية في سياق السياسة الاجتماعية الأوسع. ولربما تكفي التحويلات النقدية، بحد ذاتها، في التخفيف من حدة الفقر، إلا أن المساعدة في إخراج الناس من دائرة الفقر يجب أن ترتبط مع مجموعة واسعة من الخدمات الاجتماعية، كبرامج التنمية الريفية والاستثمار الزراعي، ومشاريع الحفاظ على البيئة، وتحسين جودة خدمات ومرافق التعليم والرعاية الصحية المحلية، بالإضافة إلى برامج سوق العمل الفعالة، وتعد نظم الحماية الاجتماعية أحد أهم ركائز هذه التدخلات المحلية المنسقة والمتراصة، إلا أن ضمان استدامة قدرة هذه النظم قد يقتضي تجنب إثقالها بأهداف إنمائية تتخطى تأمين الدخل والرعاية الصحية.

■ يمكن اعتبار نظم الحماية الاجتماعية عقد اجتماعي صريح أو ضمني في كل بلد، وهي تجسد الخيارات الاجتماعية بشأن التضامن الاجتماعي من حيث طبيعته ونطاقه، وكيفية تفاعله مع اعتبارات الاقتصاد السياسي الأوسع. كما أن التفاعل وطيد بين نظم الحماية الاجتماعية والقطاعات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى "كأسواق العمل، والسياسات المالية، ونظم التعليم، وسياسات الإسكان والبيئات الحضرية، والسياسات الاجتماعية والاقتصادية بشكل عام. ولذا ينبغي تناول عملية إصلاح الحماية الاجتماعية من الناحية الفنية، علاوة على منظور السياسة الاجتماعية الأوسع.

وبناء على ما تم تناوله، يمكن إطلاق عدد من التوصيات التي قد تساهم في تحسين كفاءة وفعالية برامج الحماية الاجتماعية، وذلك على النحو التالي:

■ تكريس حق الجميع في الحصول على الحماية الاجتماعية في الدساتير والسياسات والتشريعات، كحق غير قابل للتصرف يضمن المشاركة والمساءلة في إدارة نُظُم الحماية الاجتماعية.

■ الجمع بين الحقوق والتأمين الاجتماعي والمساعدة الاجتماعية ضمن حزمة واحدة في إطار أوسع للسياسة الاجتماعية يهدف إلى إعادة توزيع الثروات، ومواجهة المخاطر، والحد من الفقر وزيادة الاستثمار.

■ استبدال المقاربة التقليدية للحماية الاجتماعية المبنية على "المساعدات" وما يُعرف بشبكات الأمان الاجتماعي، باستراتيجية متكاملة للحماية الاجتماعية مبنية على مفهوم التنمية. فالسياسات والبرامج الرامية إلى تأمين الحماية الاجتماعية لا يمكن أن تنجح وتستوفي شروط الاستدامة ما لم تعالج العوامل الهيكلية والأسباب الجذرية للفقر وعدم المساواة.

■ ينبغي أن تترافق هذه التغييرات مع استراتيجيات اقتصادية شاملة ومستدامة، وإصلاحات في الحكم تنطلق من مبادئ المساواة والإنصاف والحقوق والمشاركة التي تُعدّ أساس العدالة الاجتماعية خصوصاً في الدول النامية والأقل نمواً.

دور برامج الحماية الاجتماعية في إدارة الأزمات بالتركيز على جائحة COVID-19

- توسيع الحيز المالي للحماية الاجتماعية باتخاذ تدابير تستوفي شروط الاستدامة المالية ، واختيار النظام المناسب لعملية التمويل.
- توسيع نطاق الحماية الاجتماعية بتأمين التغطية تدريجياً للجميع، واستكمالها بمستحقات إضافية، بما يضمن حصول جميع المحتاجين على الدعم الكافي للدخل وخدمات التعليم والرعاية الصحية.
- خلق شراكات بين القطاعين العام والخاص، وإفساح المجال لمشاركة المواطنين، وتوطيد حس المواطنة والمسؤولية، لدعم برامج الحماية الاجتماعية.
- تفعيل مسؤولية الدولة في تمويل الخدمات الاجتماعية، وتوفيرها، وإدارتها، وفي تنظيم الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الجهات غير الحكومية، لضمان جودتها، وإتاحتها.
- تصميم صناديق التأمين الاجتماعي على نحو يولي الأولوية لدعم احتياجات الناس بقدر ما يفعل لاستدامة الصناديق، حيث تشكل الفئات منخفضة الدخل والمؤسسات الصغيرة في القطاع الاقتصادي غير النظامي القسم الأكبر من القوى العاملة في عديد من البلدان، وقدرة هذه الفئات على المساهمة في التأمين الاجتماعي ضعيفة، وما تستفيد من معاشات التقاعد قد لا يصل إلى مستوى الكفاف إذا انحصرت غاية الإصلاحات الرئيسية في تحقيق صناديق التأمين الاجتماعي للاكتفاء الذاتي. وبما أن الحكومات تميل نحو "تعميم" التأمين الاجتماعي على أساس مدعوم، جزئياً أو كلياً، ستشكل صيغة الاستحقاقات ومعدلات التعويض وتكوين حزم الرعاية الصحية القدرة على ضمان القدرة على توقع الاستحقاقات، وقدرتها على التخفيف من المخاطر على مدى دورة الحياة، والحيولة دون الوقوع في الفقر، ويتطلب التصدي للتحدي المزدوج المتمثل في توسيع نطاق التأمين الاجتماعي مع ضمان استدامة صناديق التأمين حلاً مبتكرة.
- تحسين التكامل بين السياسات التي تنظم التأمين الاجتماعي والمساعدة الاجتماعية، حيث تضطلع حكومات عديدة، بتوسيع نطاق ما لديها من نظم للتحويلات النقدية وحزم للرعاية الصحية الأساسية لتغطي الفئات الضعيفة من السكان العاملين في القطاع

الاقتصادي غير النظامي، غير أن هذه الخدمات قد ثثني المستفيدين منها عن السعي إلى الحصول إلى عقود عمل في القطاع النظامي وعن التسجيل في برامج التأمين الاجتماعي، لأن الاستحقاقات التي تحصل عليها الفئات ذات الدخل المنخفض من صناديق معاشات التقاعد قد لا تختلف كثيراً عن تلك التي تقدمها برامج التحويلات النقدية، وقد يلزم تحسين التكامل بين ركيزتي الحماية الاجتماعية هاتين لدعم الناس في الظروف الاقتصادية المتقلبة، وتزايد الحاجة إلى الدقة في إدارة العلاقة بين التأمين الاجتماعي والمساعدة الاجتماعية في السياقات التي تحرز فيها الحكومة نجاحات في سد فجوة التغطية.

■ ضمان تحقيق القدر الكافي من المرونة في اختيار المستفيدين من برامج المساعدة الاجتماعية، حيث تشهد أسواق العمل بشكل عام وفي القطاع غير النظامي في الدول النامية تقلبات شديدة مع تحول الدورات الاقتصادية والإجراء الأمثل في هذه الحالة هو أن تؤدي نظم الحماية الاجتماعية وظيفتها كعامل للاستقرار في حياة الناس، أي كمصدر للدعم في حال الصدمات الاقتصادية أو غيرها من صدمات دورة الحياة. ولذلك يتعين تحديث نظم الدعم بانتظام وتكييفها لتسجيل الأشخاص في وقت الحاجة، وتقديم الدعم لهم لاستعادة قدرتهم على الاعتماد على الذات.

■ ضمان إجراء تقييم يستند إلى ركائز قوية ومثينة للتفاعل بين الحماية الاجتماعية وسياسات سوق العمل، تتفاعل برامج التأمين الاجتماعي (كمستوى الاشتراكات، وحصة كل من أصحاب العمل والموظفين من دفعها، وسن التقاعد، وصيغة المنافع) مع حوافز المشاركين في سوق العمل (أصحاب العمل، والعاملون). كما أن التجزئة المحتملة إلى خطط تأمين مختلفة قد يحد من القدرة على التنقل ضمن سوق العمل إذا لم يتح للمنافع أن تنتقل مع مستحقيها. فيجب تقييم هذين العاملين، وغيرهما، في إطار إصلاح برامج الحماية الاجتماعية.

■ ضمان الحوار الهادف بين الجهات صاحبة المصلحة من خلال تشجيع الحكومات على عقد الحوارات الاجتماعية الوطنية، أو الاستمرار بها، لمناقشة الخيارات الاجتماعية

دور برامج الحماية الاجتماعية في إدارة الأزمات بالتركيز على جائحة COVID-19

والمفضلات التي لا مناص منها أثناء المضي قدماً نحو تحسين الشمول، بما يضمن الإنصاف في توزيع فرص الحياة، والتضامن والتماسك في المجتمع، والقيام بدعم الخيارات الوطنية لضمان معرفة أفراد المجتمع بآليات الحماية الاجتماعية، وقبولهم بتوزيع المسؤوليات والحقوق على الصعيدين الفردي والجماعي، وثقتهم بقدرات الحكومة ومؤسساتها المعنية وقابليتها للاستدامة.

■ إدخال عامل الطوارئ ضمن سياسات الحماية الاجتماعية، وهو يعتبر واحداً من معايير نضوج الأنظمة، وقد تختلف استراتيجيات وأساليب إدخال برامج الطوارئ ضمن أنظمة الحماية الاجتماعية والتي بدورها تضمن تأمين تغطية الحاجات خلال الأزمات والكوارث.

المراجع العربية

الطلافة، حسين والمناور، فيصل (2020)، تداعيات أزمة كوفيد-19 على أهداف التنمية المستدامة: التحديات الجديدة للدول العربية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 22، العدد الثالث، نوفمبر.

المناور، فيصل (2013 أ)، إدارة الأزمات: مقارنة في الاقتصاد السياسي، (الكويت، مكتبة آفاق للنشر والتوزيع، 2013).

المناور، فيصل (2013 ب)، الأمان الاجتماعي كمدخل للحماية الاجتماعية- دراسة حالة: دولة الكويت، سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية، العدد 80، المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون الخليجي، المنامة.

المناور، فيصل (2016)، الأمن الأسري في المجتمعات العربية في ظل أوضاع الصراعات وعدم الاستقرار: الواقع والتحديات، المؤتمر العربي رفيع المستوى حول احتياجات وحماية الأسرة العربية في ظل التغيرات المعاصرة، جامعة الدول العربية، شرم الشيخ، فبراير.

المراجع الانجليزية

Acosta, J. D., Chandra, A., Sleeper, S., & Spring gate, B. (2011). The nongovernmental sector in disaster resilience: conference recommendations for a policy agenda. Rand Corporation.

Alderman, H., & Yemtsov, R. (2012). Productive role of safety nets: background paper for the World Bank 2012-2022 social protection and labor strategy (no. 67609). The World Bank.

Andrews, C., Hsiao, A., & Ralston, L. (2018). Social safety nets promote poverty reduction, increase resilience, and expand opportunities.

Asenjo, A., & Pignatti, C. (2019). Unemployment insurance schemes around the world evidence and policy options (no. 995045193402676). International Labor Organization.

Atinc, T. M., & Walton, M. (1998). Social consequences of the East Asian financial crisis. World Bank Group.

Baird, S. J., Garfein, R. S., McIntosh, C. T., & Özler, B. (2012). Effect of a cash transfer program for schooling on prevalence of HIV and herpes simplex type 2 in Malawi: a cluster randomised trial. *The Lancet*, 379(9823), 1320–1329.

Barrientos, A. (2016). From evidence to action: the story of cash transfers and impact evaluation in Sub-Saharan Africa, edited by Benjamin Davis, Sudhanshu Handa, Nicola Hypher, Nicola Winder, Paul C. Winters, and Jennifer Yablonski. *Journal of Development Studies*, 52(12), 1831–1832.

Beegle, K., Honorati, M., & Monsalve, E. (2018). Reaching the poor and vulnerable in Africa through social safety nets.

Brand, H. (2001). World Labour Report 2000: income security and social protection in a changing world. *Monthly Labor Review*, 124(6), 47–47.

Braun, R. A., & Ikeda, D. (2020). Why cash transfers are good policy in the COVID-19 pandemic (no. 2020–4). Federal Reserve Bank of Atlanta.

Cash Learning Partnership. (2017). Glossary of cash transfer programming (CTP) terminology. Oxford: Cash Learning Partnership (CaLP).

Dev, S. M., Subbarao, K., Galab, S., & Ravi, C. (2007). Safety net programs: outreach and effectiveness. *Economic and Political Weekly*, 3555–3565.

Devereux, S. (2002). Can social safety nets reduce chronic poverty? *Development Policy Review*, 20(5), 657–675.

Devereux, S., & Sabates-Wheeler, R. (2004). Transformative social protection.

Faulkner, B. (2001). Towards a framework for tourism disaster management. *Tourism Management*, 22(2), 135–147.

- Fink, S., & American Management Association. (1986). *Crisis management: planning for the inevitable*. Amacom.
- Fiszbein, A., Kanbur, R., & Yemtsov, R. (2013). *Social protection, poverty and the post-2015 agenda*. The World Bank.
- Fiszbein, A., Kanbur, R., & Yemtsov, R. (2014). Social protection and poverty reduction: global patterns and some targets. *World Development*, 61, 167–177.
- Ford, J. D., & Pearce, T. (2010). What we know, do not know, and need to know about climate change vulnerability in the western Canadian Arctic: a systematic literature review. *Environmental Research Letters*, 5(1), 014008.
- Fort, T. C., Haltiwanger, J., Jarmin, R. S., & Miranda, J. (2013). How firms respond to business cycles: the role of firm age and firm size. *IMF Economic Review*, 61(3), 520–559.
- Furman, J. (2020) 21 Protecting people now, helping the economy rebound later. *Mitigating the COVID Economic Crisis: Act Fast and Do Whatever*, 191.
- Gali, J (2020), “The effects of a money-financed fiscal stimulus”, *Journal of Monetary Economics*, forthcoming.
- Gentilini, U., Almenfi, M. Orton, I. & Dale, P. (2020a). Social protection and jobs responses to COVID-19: a real-time review of country measures, “Living paper” version 3, Available at: http://www.ugogentilini.net/wp-content/uploads/2020/04/Country-socialprotection-COVID-responses_April3-1.pdf (Accessed on 09 Apr 2020).
- Gentilini, U., Almenfi, M., Orton, I., & Dale, P. (2020c). Social protection and jobs responses to COVID-19.
- Gentilini., Almenfi, M. Orton, I. & Dale, P. (2020b). Social protection and jobs responses to COVID-19: a real-time review of country measures “Living paper” version 4, Available at: http://www.ugogentilini.net/wp-content/uploads/2020/04/Country-socialprotection-COVID-responses_April3-1.pdf

content/uploads/2020/04/Country-SP-COVIDresponses_April10.pdf
(Accessed on 12 Apr 2020).

Guhan, S. (1994). Social security options for developing countries. *Int'l Lab. Rev.*, 133, 35.

Hallegatte, S., & Hammer, S. (2020). Thinking Ahead: For a Sustainable Recovery from COVID-19. *World Bank Blogs*. Available at: <https://blogs.worldbank.org/climatechange/thinking-ahead-sustainable-recovery-covid-19-coronavirus>. Accessed on 10 Apr 2020.).

Handa, S., Natali, L., Seidenfeld, D., Tembo, G., Davis, B., & Zambia Cash Transfer Evaluation Study Team. (2018). Can unconditional cash transfers raise long-term living standards? Evidence from Zambia. *Journal of Development Economics*, 133, 42–65.

Hewlett, B. S., & Hewlett, B. L. (2007). *Ebola, culture, and politics: the anthropology of an emerging disease*. Cengage Learning.

Hick, J. L., Christian, M. D., & Sprung, C. L. (2010). Surge capacity and infrastructure considerations for mass critical care. *Intensive Care Medicine*, 36(1), 11–20.

Hidrobo, M., Hoddinott, J., Kumar, N., & Olivier, M. (2018). Social protection, food security, and asset formation. *World Development*, 101, 88–103.

Holzmann, R., & Jørgensen, S. (2001). Social risk management: a new conceptual framework for social protection, and beyond. *International Tax and Public Finance*, 8(4), 529–556.

Hooghe, L., & Marks, G. (2003). Unraveling the central state, but how? Types of multi-level governance. *American Political Science Review*, 233–243.

ILO (2009). *Protecting people, promoting jobs: a survey of country employment and social protection policy responses to the global economic crisis, report to the G20 Leaders' Summit, Pittsburgh, 24–25 September*.

ILO (2020). Social protection responses to the Covid-19 crisis Country responses in Asia and the Pacific. Available at https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/asia/worldbankok/documents/briefingnote/wcms_739587.pdf. (Accessed on 30 Mar 2020).

Lowder, S. K., Bertini, R., & Croppenstedt, A. (2017). Poverty, social protection, and agriculture: levels and trends in data. *Global Food Security*, 15, 94–107.

Mayberry, K., Siddiqui, U. & Najjar, F (2020). Global coronavirus cases exceed two million: live updates, Available at: <https://www.aljazeera.com/news/2020/04/trump-cuts-funding-coronaviruspandemic-live-updates-200414231400449.html> (Accessed on 17 Apr 2020).

McInnes, C. (2016). Crisis! What crisis? Global health and the 2014–15 West African Ebola outbreak. *Third World Quarterly*, 37(3), 380–400.

Meltzer, M. I., Atkins, C. Y., Santibanez, S., Knust, B., Petersen, B. W., Ervin, E. D., & Washington, M. L. (2014). Estimating the future number of cases in the Ebola epidemic–Liberia and Sierra Leone, 2014–2015.

Moe, T. L., & Pathranarakul, P. (2006). An integrated approach to natural disaster management. *Disaster Prevention and Management: An International Journal*.

Niño-Zarazúa, M., Barrientos, A., Hickey, S., & Hulme, D. (2012). Social protection in Sub-Saharan Africa: getting the politics right. *World Development*, 40(1), 163–176.

Odendahl, C., & Springford, J. (2020). Bold policies needed to counter the coronavirus recession. *Mitigating the COVID Economic Crisis: Act Fast and Do Whatever It Takes*, 145–150.

Pettifor, A., MacPhail, C., Hughes, J. P., Selin, A., Wang, J., Gómez-Olivé, F. X., & Suchindran, C. (2016). The effect of a conditional cash transfer on HIV incidence in young women in rural South Africa (HPTN 068): a phase 3, randomised controlled trial. *The Lancet Global Health*, 4(12), e978–e988.

Pfeiffer, J. (2003). International NGOs and primary health care in Mozambique: the need for a new model of collaboration. *Social Science & Medicine*, 56(4), 725–738.

Prideaux, B., Laws, E., & Faulkner, B. (2003). Events in Indonesia: exploring the limits to formal tourism trends forecasting methods in complex crisis situations. *Tourism Management*, 24(4), 475–487.

Richardson, E. T., Kelly, J. D., Sesay, O., Drasher, M. D., Desai, I. K., Frankfurter, R., & Barrie, M. B. (2017). The symbolic violence of ‘outbreak’: a mixed-methods, quasi-experimental impact evaluation of social protection on Ebola survivor wellbeing. *Social Science & Medicine*, 195, 77–82.

Rutkowski, M. & Bousquet, F. (2019). Social protection: protecting the poor and vulnerable during crises. Available at <https://blogs.worldbank.org/dev4peace/social-protection-protecting-poor-andvulnerable-during-crises>. Accessed on 10 Apr 2020.

Sabin, L., Tsoka, M., Brooks, M. I., & Miller, C. (2011). Measuring vulnerability among orphans and vulnerable children in rural Malawi: validation study of the Child Status Index tool. *JAIDS Journal of Acquired Immune Deficiency Syndromes*, 58(1), e1–e10.

Santana, G. (2004). Crisis management and tourism: beyond the rhetoric. *Journal of Travel & Tourism Marketing*, 15(4), 299–321.

Shin, Y. A., Yeo, J., & Jung, K. (2018). The effectiveness of international non-governmental organizations’ response operations during public health emergency: lessons learned from the 2014 Ebola outbreak in Sierra Leone. *International Journal of Environmental Research and Public Health*, 15(4), 650.

Shiwaku, K., Shaw, R., Kandel, R. C., Shrestha, S. N., & Dixit, A. M. (2007). Future perspective of school disaster education in Nepal. *Disaster Prevention and Management: An International Journal*.

- Solt, E. (2018). Managing international financial crises: responses, lessons, and prevention. *Crisis Management: Theory and Practice*, 135.
- Sönmez, S. F., Apostolopoulos, Y., & Tarlow, P. (1999). Tourism in crisis: managing the effects of terrorism. *Journal of Travel Research*, 38(1), 13–18.
- Sumberg, J., & Sabates-Wheeler, R. (2011). Linking agricultural development to school feeding in sub-Saharan Africa: theoretical perspectives. *Food Policy*, 36(3), 341–349.
- Tamer, M. (2004). Türkiye’de ve Polis Teşkilatında Kriz Yönetimi Yapısının Terör Açısından Değerlendirilmesi. *Polis Dergisi*, 40, 281–289.
- Tandon, A., & Hasan, R. (2005). Highlighting poverty as vulnerability: the 2005 earthquake in Pakistan.
- United Nations. (2015). *Transforming our world: The 2030 agenda for sustainable development*. New York: United Nations, Department of Economic and Social Affairs.
- WHO (2020). <https://covid19.who.int/>. Accessed on 27 July 2020.
- World Bank. (2019). *ASPIRE: The Atlas of Social Protection: Indicators of Resilience and Equity*.
- World Bank. (2020). <https://www.worldbank.org/en/data/datatopics/aspire#1>. Accessed 15 April 2020.
- World Health Organization. (2015). WHO: Ebola situation report 16 September 2015.
- Wu, J. T., Leung, K., & Leung, G. M. (2020). Nowcasting and forecasting the potential domestic and international spread of the 2019-nCoV outbreak originating in Wuhan, China: a modelling study. *The Lancet*, 395(10225), 689–697.

الملاحق

ملحق رقم (1): الأهداف الإنمائية للألفية والغايات

الغاية	الهدف
<u>الغاية 1: تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار وربع</u> <u>الغاية 2: تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف حتى العام 2015.</u>	1- تخفيض الفقر المدقع والجوع إلى النصف بحلول عام 2015
<u>الغاية 3: كفاءة تمكن الأطفال في كل مكان، سواء الذكور أو الإناث، من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي، بحلول عام 2015</u>	2- تحقيق تعميم التعليم الابتدائي
<u>الغاية 4: إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي ويفضل أن يكون ذلك بحلول عام 2005، وبالنسبة لجميع مراحل التعليم في موعد لا يتجاوز عام 2015.</u>	3- تعزيز المساواة بين الجنسين
<u>الغاية 5: تخفيض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين في الفترة ما بين 1990 و 2015</u>	4- تخفيض معدل وفيات الأطفال
<u>الغاية 6: تخفيض معدل الوفيات النفاسية بمقدار ثلاثة أرباع حتى العام 2015.</u>	5- تحسين صحة الأمهات
<u>الغاية 7: وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بحلول عام 2015 وبدء انحساره اعتباراً من ذلك التاريخ.</u> <u>الغاية 8: وقف انتشار الملاريا وغيرها من الأمراض الرئيسية بحلول عام 2015 وبدء انحسارها اعتباراً من ذلك التاريخ.</u>	6- مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرها من الأمراض
<u>الغاية 9: إدماج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج القطرية وانحسار فقدان الموارد البيئية.</u> <u>الغاية 10: تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول باستمرار على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي الأساسية إلى النصف بحلول عام 2015.</u> <u>الغاية 11: تحقيق تحسين كبير بحلول عام 2020 لمعيشة ما لا يقل عن 100 مليون من سكان الأحياء الفقيرة.</u>	7- كفاءة الاستدامة البيئية
<u>الغاية 12: المضي في إقامة نظام تجاري ومالي يتسم بالانفتاح والتقيد بالقواعد والقابلية للتنبؤ به وعدم التمييز.</u> <u>الغاية 13: معالجة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً.</u> <u>الغاية 14: معالجة الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.</u> <u>الغاية 14: المعالجة الشاملة لمشاكل ديون البلدان النامية.</u> <u>الغاية 15: التعاون مع شركات المستحضرات الصيدلانية لإتاحة العقاقير الأساسية بأسعار ميسورة في البلدان النامية</u> <u>الغاية 16: التعاون مع القطاع الخاص لإتاحة فوائد التكنولوجيا الجديدة، وبخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات</u>	8- إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية

المصدر: بناء على بيانات تم تجميعها من تقارير الأمم المتحدة (2000، 2015).

ملحق رقم (2): أهداف التنمية المستدامة 2030

م	الهدف	التفصيل
1	القضاء على الفقر	إنهاء الفقر بكل أشكاله في كل مكان بحلول العام 2030.
2	القضاء على الجوع	إنهاء الجوع، تحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة
3	الصحة الجيدة والرفاه	ضمان حياة صحية وتعزيز الرفاه للجميع من جميع الأعمار
4	التعليم الجيد	ضمان تعليم ذا جودة شامل ومتساوي وتعزيز فرص تعلم طوال العمر للجميع
5	المساواة بين الجنسين	تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات
6	المياه النظيفة والنظافة الصحية	ضمان الوفرة والإدارة المستدامة للمياه والصحة للجميع
7	طاقة نظيفة وبأسعار معقولة	ضمان الحصول على الطاقة الحديثة بأسعار معقولة والتي يمكن الاعتماد عليها والمستدامة للجميع
8	العمل اللائق ونمو الاقتصاد	تعزيز النمو الاقتصادي النامي والشامل والمستدام والتوظيف الكامل والمنتج بالإضافة إلى عمل لائق للجميع
9	الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية	بناء بنية تحتية مرنة وتعزيز التصنيع الشامل والمستدام وتعزيز الابتكار
10	الحد من أوجه عدم المساواة	تقليل عدم المساواة في داخل الدول وما بين الدول وبعضها البعض.
11	مدن ومجتمعات محلية مستدامة	جعل المدن والمستوطنات الإنسانية شاملة وآمنة ومرنة ومستدامة
12	الاستهلاك والإنتاج المسؤولين	ضمان الاستهلاك المستدام وأنماط الإنتاج
13	العمل المناخي	التصرف العاجل لمكافحة التغير المناخي وتأثيراته
14	الحياة تحت الماء	الاستخدام المحافظ والمستدام للمحيطات والبحار والموارد البحرية للتنمية المستدامة
15	الحياة في البر	حماية واستعادة وتعزيز الاستخدام المستدام للنظم الإيكولوجية الأرضية، إدارة الغابات بصورة مستدامة ومكافحة التصحر ووقف تدهور الأراضي واستعادتها ووقف فقدان التنوع البيولوجي
16	السلام والعدل والمؤسسات القوية	تعزيز الجمعيات المسالمة والشاملة للتنمية المستدامة، وتوفير الحصول على العدالة للجميع وبناء مؤسسات فعالة وقابلة للمحاسبة وشاملة على كافة المستويات
17	عقد شراكات لتحقيق الأهداف	تقوية وسائل تنفيذ وإعادة تنشيط الشراكة العالمية للتنمية المستدامة

المصدر: جدول مركب بناء على بيانات تم تجميعها من موقع الأمم المتحدة لأهداف التنمية المستدامة.

دور برامج الحماية الاجتماعية في إدارة الأزمات بالتركيز على جائحة COVID-19

ملحق رقم (3): توزيع أهداف التنمية المستدامة ضمن ثلاثة مضامين، الجانب الاجتماعي فيها بارز بأوجه مباشرة وغير مباشرة

1	القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان.	التوزيع العادل لثمار النمو (التضميني) Inclusiveness
2	القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة.	
3	ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار.	
4	ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعليم مدى الحياة للجميع.	
5	تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات.	
8	تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع.	
10	الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها.	
16	إقامة مجتمعات مسالمة وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة.	
6	ضمان توفر المياه وخدمات الصرف الصحي وإدارتها إدارة مستدامة.	الاستدامة Sustainability
7	ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة.	
12	ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.	
13	اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره.	
14	حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.	
15	حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي.	
9	إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار.	المنعة Resiliency
11	جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وأمنة وقادرة على الصمود ومستدامة.	

المصدر: جدول مركب بناء على بيانات تم تجميعها من موقع الأمم المتحدة لأهداف التنمية المستدامة.

صدر عن هذه السلسلة :

- 1 - مواءمة السياسات المالية والنقدية بدولة الكويت لظروف ما بعد التحرير
د. يوسف الابراهيم ، د. أحمد الكواز
- 2 - الأوضاع والسياسات السكانية في الكويت بعد تحريرها
د. ابراهيم العيسوي (محرر)
- 3 - إعادة التعمير والتنمية في الكويت
د. عمرو محي الدين
- 4 - بعض قضايا الإصلاح الاقتصادي في الأقطار العربية
د. جميل طاهر ، د. رياض دهال ، د. عماد الامام
- 5 - إدارة الموارد البشرية وتخطيط التعليم والعمالة في الوطن العربي
د. محمد عدنان وديع
- 6 - حول مستقبل التخطيط في الأقطار العربية
د. ابراهيم العيسوي
- 7 - مشاكل التعليم وأثرها على سوق العمل
د. محمد عدنان وديع
- 8 - أهداف التنمية الدولية وصياغة السياسات الإقتصادية في الدول العربية
د. علي عبد القادر علي
- 9 - تحديات النمو في الاقتصاد العربي الحديث
د. عماد الإمام
- 10 - هل تؤثر السياسات الاقتصادية الكلية على معدلات نمو الدول العربية؟
د. علي عبد القادر علي
- 11 - الصيرفة الإسلامية : الفرص والتحديات
د. محمد أنس الزرقا
- 12 - دور التجارة العربية البنينة في تخفيف وطأة النظام الجديد للتجارة
اعداد : د. محمد عدنان وديع ، تحرير : أ. حسان خضر
- 13 - العولمة وقضايا المساواة في توزيع الدخل في الدول العربية
اعداد : د. علي عبد القادر علي

- 14 - السياسات الكلية وإشكالات النمو في الدول العربية
إعداد: أ. عامر التميمي، تحرير: د. مصطفى بابكر
- 15 - الجودة الشاملة وتنافسية المشروعات
إعداد: أ.د. ماجد خشبة، تحرير: د. عدنان وديع
- 16 - تقييم أدوات السياسة النقدية غير المباشرة في الدول العربية
إعداد: د. عماد موسى، تحرير: د. أحمد طلفاح
- 17 - الأضرار البيئية والمحاسبة القومية المعدلة بيئياً: إشارة لحالة العراق
إعداد: د. أحمد الكواز
- 18 - نظم الإنتاج والإنتاجية في الصناعة
إعداد: م. جاسم عبد العزيز العمار، تحرير: د. مصطفى بابكر
- 19 - اتجاهات توزيع الإنفاق في الدول العربية
إعداد: د. علي عبدالقادر علي، تحرير: د. رياض بن جليلي
- 20 - هل أضاعت البلدان العربية فرص التنمية؟
إعداد: د. أحمد الكواز
- 21 - مآزق التنمية بين السياسات الاقتصادية والعوامل الخارجية
إعداد: د. أحمد الكواز
- 22 - التنمية وتمكين المرأة في الدول العربية
إعداد: د. علي عبد القادر
- 23 - العولمة والبطالة: تحديات التنمية البشرية
إعداد: د. محمد عدنان وديع
- 24 - اقتصاديات التغير المناخي: الآثار والسياسات
إعداد: د. محمد نعمان نوفل
- 25 - المرأة والتنمية في الدول العربية: حالة المرأة الكويتية
إعداد: د. رياض بن جليلي
- 26 - البطالة ومستقبل أسواق العمل في الكويت
إعداد: د. بلقاسم العباس
- 27 - الديمقراطية والتنمية في الدول العربية
إعداد: د. علي عبدالقادر علي

- 28 - بيئة ممارسة أنشطة الأعمال ودور القطاع الخاص
إعداد: د. أحمد الكواز
- 29 - تأثير سياسات الترويج للاستثمار الأجنبي المباشر على قدرة الدول العربية
في جذب هذه الاستثمارات لتحقيق أهدافها التنموية
إعداد: أ. منى بسيسو
- 30 - الاصلاح الضريبي في دولة الكويت
إعداد: د. عباس المجرن
- 31 - استهداف التضخم النقدي: ماذا يعني لدول مجلس التعاون؟
إعداد: د. وشاح رزاق
- 32 - الأزمة المالية الدولية وإنعكاساتها على دول الخليج
إعداد: د. وشاح رزاق
د. إبراهيم أونور
د. وليد عبد مولاه
- 33 - استخدام العوائد النفطية
إعداد: د. محمد إبراهيم السقا
- 34 - السوق الخليجية المشتركة
إعداد: د. أحمد الكواز
- 35 - الاقتصاد السياسي لعدم المساواة في الدول العربية
إعداد: د. علي عبدالقادر علي
- 36 - الضرائب، هبة الموارد الطبيعية وعرض العمل في الدول العربية ودول مجلس التعاون
إعداد: د. بلقاسم العباس
د. وشاح رزاق
- 37 - إندماج إقتصادي إقليمي أم دولي: الحالة العربية
إعداد: د. أحمد الكواز
- 38 - التجارة البينية الخليجية
إعداد: د. وليد عبد مولاه
- 39 - تطوير الأسواق المالية التقييم والتقلب اعتبارات خاصة بالأسواق الناشئة
إعداد: أ. آلان بيفاني
- 40 - تقييم التجربة التنموية لدول مجلس التعاون الخليجي
إعداد: د. أحمد الكواز
- 41 - قياس كفاءة بنوك دول مجلس التعاون الخليجي
إعداد: د. إبراهيم أونور

- 42 - مُحددات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى الدول العربية
إعداد: د. وليد عبد مولاة
- 43 - رأس المال البشري والنمو في الدول العربية
إعداد: د. بلقاسم العباس
د. وشاح رزاق
- 44 - لماذا لم تتحول أغلب البلدان النامية إلى بلدان متقدمة تنموياً؟
إعداد: د. أحمد الكواز
- 45 - حول حل معضلة بطالة المتعلمين في البلدان العربية
إعداد: د. حسين الطلافحه
- 46 - سجل التطورات المؤسسية في الدول العربية
إعداد: د. حسين الطلافحه
- 47 - المسؤولية الاجتماعية ومساهمة القطاع الخاص في التنمية
إعداد: د. وليد عبد مولاة
- 48 - البيئة الاستثمارية ومعوقات نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة: حالة دولة الكويت
إعداد: د. إيهاب مقابله
- 49 - التدريب أثناء الخدمة لشاغلي الوظيفة العامة: دراسة حالة لواقع التجربة الكويتية
إعداد: د. فهد الفضالة
- 50 - التكامل الاقتصادي: آليات تعزيز التعاون الاقتصادي العربي
إعداد: د. نواف أبو شمالة
- 51 - وكالات التصنيف الائتماني: عرض وتقييم
إعداد: د. أحمد الكواز
- 52 - دراسة تحليلية لأبعاد التحديات التي تواجه المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة
ودور مؤسسات الدعم الفني
إعداد: د. إيهاب مقابله
- 53 - واقع المخاطر الاجتماعية في الجمهورية اليمنية
إعداد: د. محمد باطويح
د. فيصل المناور
- 54 - تجارب تنمية رائدة - ماليزيا نموذجاً
إعداد: د. فيصل المناور
د. عبد الحليم شاهين

55 – Small and Medium Enterprises in Lebanon: Obstacles and Future Perspectives

Issue: Omar Malaeb

- 56 – مؤشرات تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة والخدمات المقدمة لها
إعداد: د. إيهاب مقابله
- 57 – بناء القدرات المؤسسية للوحدات المحلية
إعداد: د. فيصل المناور
أ. منى العلبان
- 58 – الدور التنموي للسياسات الصناعية الحديثة في ضوء الممارسات الدولية الرائدة: متطلب التحول الهيكلي
لاقتصادات الدول العربية
إعداد: د. نواف أبو شمالة
- 59 – التجربة الماليزية في إدارة الأزمات: مقارنة في الاقتصاد السياسي
إعداد: د. فيصل المناور
أ. منى العلبان
- 60 – تطوّر الإنتاجية ومساهماتها في النمو الإقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي
إعداد: د. محمد لزعر
- 61 – تطوير المؤسسات العربية من منظور اقتصاد المعرفة
إعداد: د. علم الدين بانقا
د. محمد عمر باطويح
- 62 – الإصلاح الإداري مدخلاً لتصويب المسار التنموي : تجارب دولية
إعداد: أ. عمر ملاعب
- 63 – مخاطر الهجمات الالكترونية (السيبرانية) وآثارها الاقتصادية: دراسة حالة دول مجلس
التعاون الخليجي
إعداد: د. علم الدين بانقا
- 64 – دراسة تحليلية لسياسات وآليات تنمية قطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة:
حالة المملكة الأردنية الهاشمية
إعداد: د. إيهاب مقابله

دور برامج الحماية الاجتماعية في إدارة الأزمات بالتركيز على جائحة COVID-19

- 65 - الدوافع والاحتياجات المهنية حسب مدركات المتدربين المشاركين في البرامج التدريبية بالمعهد العربي للتخطيط
إعداد: د. فهد الفضالة
- 66 - أهمية تطوير مناهج وأساليب التعليم والتعلم بالنسبة للعملية التنموية - مع التركيز على منهج مونيسوري
إعداد: أ. نيله بيدس
- 67 - دور مؤسسات العمل العربي المشترك والمؤسسات الإنمائية والتمويلية العربية في الحد من الفقر متعدد الأبعاد في الدول العربية - نظرة تحليلية
إعداد: د. نواف أبو شمالة
- 68 - مؤشرات تقييم أداء مؤسسات التمويل الأصغر: دراسة تطبيقية لحالة المؤسسة الفلسطينية للإقراض والتنمية "فاتن"
إعداد: أ.د. إيهاب مقابله
أ. محمد عواوده
- 69 - تقييم فعالية تطبيقات سياسات سوق العمل النشطة وغير النشطة في الدول العربية: إسقاطات على تداعيات أزمة كوفيد - 19 على أسواق العمل
إعداد: د. محمد عمر باطويح
أ. مريم بوزير
- 70 - العدالة الاجتماعية كمدخل لتحقيق التنمية: دراسة في السياق العربي المقارن مع الاستثناس بالتجربة الماليزية
إعداد: أ. إسماعيل قادير

71 - The Importance of Arab Parents' Perspective in Shaping and Developing ECE Methodologies to Increase Economical Efficiency and Social Consistency: The Montessori Method of Education

Issue: Nourhan Zehnie

- 72 - فعالية دور سياسات سوق العمل في الدول العربية: إسقاطات على تداعيات أزمة كوفيد - 19
إعداد: د. نواف أبو شمالة
- 73 - التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي
إعداد: د. عبد الحليم شاهين
- 74 - متطلبات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في القطاع العام مع التركيز على التجربة اليابانية
إعداد: أ.د. فيصل المناور
د. منى العليان
أ. عبدالله الدويلة

75 - أهداف التنمية المستدامة في الدول العربية: فجوة التخطيط والتمويل والبيانات
إعداد: أ.د. وليد عبدمولاه

المعهد العربي للتخطيط بالكويت

صندوق البريد 5834 صفاة 13059 دولة الكويت

☎ : 24844061 24843130 (965) : 📠 : 24842935 (965)

✉ : api@api.org.kw - www.arab-api.org



تابعونا: